أزمة العمالة الوافدة (2-2)

أين كنتَ يا مطر في يوم عاشوراء؟

عبدالنبي الشعلة

yousufh@omaninvestgateway.com

نعـم، لقد وقع الفأس على الرأس جراء اعتمادنا المفرط في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الماضية على العمالة الوافدة لتنفيذ وإنجاز خططنا ومشـاريعنا التنمويـة الطموحـة؛ وذلك لضعف كثافتنا السـكانية وافتقارنا كـماً ونوعًا إلى الأيدي العاملة الوطنية اللازمة لتحقيـق طموحاتنـا وتطلعاتنـا وأهدافنـا المشروعة، إلى أن وجدنا أنفسـنا الآن أمام مـأزق وفي وضع دقيق لا يختلـف اثنـان عـلى حساسـيته وخطـورة أبعاده الاجتماعية والإنسـانية وتهديداته الواضحة لمسـتقبل هويتنا وأوضاعنا الاقتصادية والأمنية وسيادتنا الوطنية.

إلا أننـا إذا سـعينا إلى تغليـب النظـرة الإيجابية على السـلبية فسنجد أن هذا الواقع رغم تعقيده وصعوبته ومرارته لا يسـتدعي منَّا اليأس والقنوط، ولا يدعونا إلى لطم الصدور وشـق الجيوب، فليس هناك لبن مسكوب نبكي عليه إذا أخذنا في الاعتبار المكتسـبات والإنجازات الباهـرة التي نجحنـا في تحقيقها وبلوغهـا طيلة تلك العقود.

لقـد كانـت تلـك الفـترة مرحلـة أو تجربـة فرضتها الظروف والمُعطيات التي كانت سائدة وقتها، بسلبياتها وإيجابياتهـا، وأصبحت الآن تسـتدعي وتحتاج منا إلى إخضاعهـا للمراجعـة والتقييم على ضـوء النتائج التي تمخضت عنهـا، وعلى ضـوء المتغيرات والمسـتجدات، وبحكم ما تقتضيه سُـنن التغيـير والتطوير التي تمليها حتمية تنقل المجتمعات من مرحلة إلى أخرى ومن طور لآخر؛ فهكذا تنضج الشـعوب، وهكـذا تتراكم خبراتها وتجاربها ويتكون رصيد تراثها.

إلا أنَّ ثمة حقيقة واحدة بهذا الشـأن تبقى عصية على التغافل أو النكران، وهـي أنه لم يبق أمامنا الآن مجال واسـع للتسـويف أو التأخير في الاضطلاع بمسـؤولياتنا للتصدي للتحديات التي تمثلها العمالة الوافدة في بلداننا بعد أن أيقظـت جائحة كورونا الغافلين منَّا. إن القطار وإن فـات فبالإمـكان اللحاق به، فنحن مـا نزال نملك القليل مـن الوقت وبعـض الأدوات، وبالإمكان اقتلاع الفأس من الرأس إذا كانـت لدينا الإرادة القوية والنية الصادقة، كما أنَّ سـبل ومسـارات التقييـم والتصحيح والإصـلاح ما تزال متاحـة. إن الجميع أصبح يُدرك أنك إذا أردت أن تقتـل موضوعًـا وتدفنـه فحوله إلى لجنة حكومية لدراسـته، إلا أنه اسـتنادًا إلى منطق "إن لكل قاعدة شـواذ" فإننا نقترح تشكيل فريق عمل خليجي عالي المسـتوى من كبار المسؤولين المعنيين والمتخصصين وفعاليات القطاع الخاص؛ عـلى أن يُعطى هذا الفريق الصلاحيات اللازمة ليعمل تحت إشراف المملكة العربية السـعودية الشـقيقة، وأن يُباشر مهامه في أسرع وقت ممكـن لتقديم الحلول ضمن جـدول زمني محكم وفي خطـة عمل أو خارطـة طريق واضحـة المعالم تتضمن السياسات والإجراءات الواجب تبنيها والخطوات اللازم اتخاذهـا لمعالجة الموضوع والتصـدي له من مختلف الجوانب والمحاور، منها وباختصار شديد:

المحـور الأول: تكثيـف الجهـود والمبـادرات والبرامج الهادفة إلى تسـهيل عمليـة الإحلال وإدمـاج العمالة الوطنيـة في سـوق العمـل، والعمل على رفـع تكلفة العمالة الوافدة حتى يتم توفير جو من المنافسة العادلة المتكافئة بالنسبة للعمالة الوطنية.

المحور الثـاني: الوقف والمنـع التام والصـارم والفوري لجلب المزيد من العمالة الوافدة أو إصدار رخص عمل جديدة، وخصوصًا للشرائح الدنيـا من الأيدي العاملة؛ وذلـك دون اسـتثناء ومهـما كانت المـبررات، ويمكن تحقيق ذلك الآن بسهولة ومن غير مواجهة أي اعتراض مـن جانب القطاع الخـاص الذي لا تنقصـه الحصافة الاقتصادية أو الإدراك والحس الوطني.

إن المنع المقترح إذا طُبق، فلن يسبب أي ضرر أو عرقلة للنشاط الاقتصادي بسبب توفر مخزون هائل من هذه العمالة في السـوق المحلي المتمثـل في العمالة المسرحة والسـائبة وغير القانونية والعاطلة التي يجب تسـوية وتصحيح أوضاعها، والتي من المتوقع أن تأخذ أعدادها في التزايد خلال الأشـهر القادمة، وقد قدر عددها الآن في الكويت فقط وعلى سبيل المثال بأكثر من ربع مليون عامل.

ومما سيُسـهل عملية ضبط تدفق المزيـد من العمالة الوافـدة والعمـل على تخفيض عددها، هو الانحسـار التلقائي المتوقع للحاجة إليها بسبب التراجع الاقتصادي الـذي ستشـهده منطقتنـا والعـالم بـأسره الناتج عن تداعيـات جائحة كورونا وتدني أسـعار النفـط، وأيضًا بسـبب تشـبع الأسـواق الخليجية وتوقف نهمها بعد استكمال إنجاز معظم مشاريع البنية الأساسية.

المحـور الثالـث: وربما هو الأهـم، السـعي إلى قيادة مجتمعاتنا لإعادة النظر في بعض الممارسـات والمفاهيم التي اسـتقرت وترسخت في أذهاننا منها؛ ضرورة تعزيز الاعتبار والثقة في عمالتنا الوطنية وفي قدراتها والتزامها وانضباطهـا، وتصحيح القناعة الخاطئة لدى البعض منًا بالقيمة الاقتصادية للأيدي العاملة الوافدة الرخيصة؛ إذ إن الحقيقـة والقاعدة التي أصبحت معروفة الآن، هي أنَّ العمالة الرخيصة ليسـت بالضرورة عمالة منتجة أو مفيدة للاقتصـاد، وقد تتحول إلى عبء كما هو حاصل لدينا الآن، ووجودها بكثرة يعطي عادة صورة مغلوطة للاقتصـاد false economy ونتيجة لتدني مداخيلها، فهي لا تستطيع أن تسـاهم في توسيع الطاقة الشرائية والاسـتهلاكية للاقتصاد؛ لذلك تسـعى الصين الآن على سـبيل المثال إلى غسـل يدها الملطخة بعـرق العمالة الرخيصة، وتحاول أن ترتقي بسـمعتها وترفع مسـتوى أداء عمالتها برفع أجورها وتحسـين أوضاعها وظروفها المعيشـية ودعمهـا بالوسـائل التكنولوجيـة للإنتاج.

وأتذكـر أن إحدى المسـوحات الميدانيـة التي أجريت لدول مجلس التعاون في نهاية التسـعينات أشـارت إلى أن ٨٠٪ من العمالة الوافدة بدول المجلس لا تسـتطيع أن ترتاد المطاعم أو تدخل المجمعات التجارية للتسوق نظـرًا لتـدني مداخيلها وبالتـالي مقدرتها الاسـتهلاكية والشرائية. وفي الحقيقة فـإنَّ العمالة الرخيصة الوافدة لدول المجلس ليسـت ولم تكن قـط رخيصة في الواقع، فقـد كانت وما تـزال الحكومـات الخليجيـة تتحمل الجـزء الأكبر من كلفتها، من خـلال توفير حق الانتفاع لها مجانًا مـن كل المرافق والخدمـات الحكومية التي تقدمهـا هذه الدول لمواطنيها ومـا أكثرها والحمد لله، إلى جانـب تمكينهـا من الاسـتفادة من برامـج الدعم الحكومي السخي للماء والكهرباء وغيرها من الخدمات وبعض المـواد الغذائية الأساسـية، فالعامـل الوافد في البحرين على سـبيل المثال ما يزال يشتري عشرة أقراص من الخبز المدعوم بسـعر بمئتي فلس فقط، وكان حتى عهد قريب يشتري لحم الضأن المستورد حيًا من أستراليا بسعر دينار واحد فقط للكيلو، بينما التكلفة الحقيقية لـه كانت تبلـغ ثلاثة دنانـير تقريبًا وكانـت الحكومة تدفع الفرق، وهذه مجرد أمثلة فقط. سـنضطر لضيق المساحة للتوقف عند هذا الحد وسنستكمل استعراضنا للمحاور الأخرى إن شاء الله.